

تنمية المجتمع الريفي المحلي^١

مفهوم تنمية المجتمعات الريفية المحلية: تعتبر التنمية الاجتماعية للمجتمعات الريفية المحلية إحدى الظواهر الهامة التي تميز عالمنا الحديث وخاصة في الدول النامية أو بلاد العالم الثالث. وتمثل التنمية الاجتماعية إحدى الوسائل الهامة التي تعتبر تطبيقاً لنتائج البحوث الاجتماعية والتي تهدف لحل مشاكل المجتمعات الريفية والنهوض بمستوى معيشتها.

ولقد تعددت المعاني لمفهوم مصطلح (تنمية المجتمعات المحلية). إذ أنه في بعض مناطق العالم تعتبر تنمية المجتمعات المحلية إحدى وظائف الحكومة التي تستلزم إنشاء وزارة أو هيئة خاصة للقيام بتنفيذ هذه العملية. ففي الحقيقة تعتبر التنمية الاجتماعية إحدى وظائف الحكومة ولكنه يجب معرفة أن دور الحكومة لا يتعدى كونه جزءاً من الأدوار التي تشترك في القيام بهذه العملية بجانب ما يقوم به كل من الهيئات الفنية المتخصصة وسكان المجتمعات المحلية وسكان المجتمعات المحلية أنفسهم. وفي بعض المناطق الأخرى من العالم يستخدم مصطلح تنمية المجتمعات المحلية للدلالة على الطرق المستخدمة في إنشاء أنماط معينة من النظم الاجتماعية. يبدو مثل هذا واضحاً في بعض التعبيرات مثل (التنمية الاجتماعية للصحة العامة) و(التنمية الاجتماعية للترويج) و(التنمية الاجتماعية للرفاهية الاجتماعية). وحيث أن هذه التعبيرات أو المصطلحات تعبر عن وجه معين من أوجه الحياة المجتمعية المترابطة نرى أن ذلك يسلبها الصفة الرئيسية لتنمية المجتمعات المحلية وهي الخاصية التكاملية الشمولية التوازنية.

ويستخدم مصطلح "تنمية المجتمعات المحلية" في بعض المناطق الأخرى من العالم ليعني الوسيلة المتبعة لتحقيق هذه العملية والتي تتمثل في مساعدة النفس وتحقيق التحسين الاجتماعي عن طريق دفع الطاقات البشرية والمادية والطبيعية للمجتمعات المحلية

^١ استخلص هذا المبحث من كتاب: جامع، محمد نبيل، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٠، الباب الرابع.

نفسها. وعلى ذلك يمكننا تعريف مصطلح تنمية المجتمعات المحلية بأنه عبارة عن العملية المصممة لإيجاد الظروف الخاصة بتشجيع وتحقيق التقدم الاجتماعي للمجتمع المحلي كافة عن طريق الاشتراك الحيوي الفعال لسكان المجتمع المحلي والاعتماد إلى أقصى حد ممكن على البواعث الاجتماعية والمبادرة الجماعية والابتكار البناء لهؤلاء السكان. وتعتمد تنمية المجتمعات المحلية على فضل ترابط نوعين من القوى التي تؤدي إلى الرفاهية الإنسانية والتي لا يمكن لأحدهما أن تقوم بالعمل دون الأخرى وهما:

١. القدرة على التعاون مع الآخرين ومساعدة الذات والقدرة على اكتساب وتبني طرق الحياة الجديدة حيث أن هذه القدرات توجد كامنة في كل جماعة إنسانية، وتمثل مهمة عملية تنمية المجتمعات المحلية في تنشيط ودفع هذه القدرات ووضعها موضع التنفيذ الواقعي.

٢. مجموعة الوسائل والطرق الفنية والأجهزة الموجودة في كل مجال اجتماعي أو اقتصادي والمستمدة من الخبرات العالمية والمستعملة عملياً والتي يمكن الحصول عالمياً من الحكومات أو الهيئات العالمية.

وبالرغم من أن عملية تنمية المجتمعات المحلية ليست ظاهرة حديثة العهد إلا أنه يوجد بعض السمات الحديثة التي تميز هذه العملية في الوقت الحاضر تنحصر فيما يلي:

١. ظهور بعض البرامج المساعدة مثل برامج الأمم المتحدة وتلك التي تقوم بها الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية.

٢. بدء شمول نطاق تنمية المجتمعات المحلية على كل من التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والبيئية الشاملة.

٣. الاهتمام بالحياة الاجتماعية في المجتمع المحلي ككل وذلك عكس النظرة التقسيمية لهذه الحياة كما يحدث في الاهتمام بفرع التعليم أو بفرع الصحة أو الرفاهية الاجتماعية أو الصناعية... الخ.

٤. تنظيم برامج وطنية وقومية لتنمية المجتمعات المحلية.

٥. الاهتمام بتكامل وترابط التخصصات المختلفة في تنمية المجتمعات المحلية.

٦. استخدام عاملين قرويين مدربين لتحقيق أهداف متعددة ومختلفة Multi-purpose village-level workers، وقد يطلق على هؤلاء العمال الرواد الريفيين.

القواعد الرئيسية لتنمية المجتمع الريفي المحلي: لقد تبلورت القواعد الرئيسية لتنمية المجتمع الريفي المحلي من خلال الخبرة العملية التي مرت بها الفروع الدراسية المختلفة مثل الصحة العامة والإرشاد الزراعي والتعاونيات والاقتصاد المنزلي والتعليم والخدمة الاجتماعية. ولقد أدى كل من هذه الفروع إلى المساهمة بقسط من المعرفة في فن التعامل مع سكان المجتمعات الريفية المحلية. ولقد أشارت الخبرة في كل من هذه الفروع إلى أن حل المشاكل القروية يتطلب عملاً جماعياً على كل من المستويات المحلية والإقليمية والقومية. هذا وقد ورد في أحد تقارير هيئة الأمم المتحدة^٢ أن برامج التنمية الاجتماعية الناجحة تهتم وتركز على كل من العناصر الأساسية العشرة التالية:

١. يجب أن تتلاءم أنواع الأنشطة المختلفة مع الاحتياجات الرئيسية لسكان المجتمع الريفي المحلي، ومن ثم فيجب أن تهدف المشاريع الأولى من برامج تنمية المجتمعات المحلية حقاً إلى إشباع الاحتياجات التي يعبر عنها سكان هذه المجتمعات والناعبة من واقع إحساساتهم وغير المملاة عليهم.
٢. قد يتحقق تحسين المجتمعات الريفية المحلية من خلال جهود غير مترابطة في كل فرع أساسي من الفروع السابق ذكرها، ولكن التنمية الكاملة المتزنة تتطلب عملاً جماعياً مترابطاً، وكذلك تتطلب برامج متعددة الأهداف، وهذا يعني أن برامج التنمية الاجتماعية يجب أن تشمل على تحسينات في كل من مجالات الصحة العامة والإرشاد الزراعي والتعاونيات والاقتصاد المنزلي والخدمة الاجتماعية والإصحاح البيئي.

²Social Progress through Community Development 1955 E/ CH. 5/303/ Rev. I-ST/ SOA/ 26), pp.5-13.

٣. يجب أن نضع في الاعتبار أن تغيير اتجاهات سكان المجتمعات الريفية المحلية وتغيير نظرتهم إلى المشاريع المختلفة لبرنامج التنمية الاجتماعية يعتبر من الأهمية بمكان تتعادل مع تلك الأهمية الخاصة بتحقيق الأهداف والمشاريع المادية خلال الخطوات الأولى من برنامج التنمية، ومن ثم فيمثل تغيير الاتجاهات الخطوة الأولى والضرورية لتغيير العمل الظاهر أو السلوك، إذ يقول جورج هربرت ميد أن الاتجاه ما هو إلا عمل كامن أو بداية للعمل الظاهر، وعلى ذلك فإذا أردنا أن نخلق عملاً أو سلوكاً اجتماعياً جديداً يقوم به سكان المجتمعات الريفية المحلية ويمثل تنفيذاً لمشاريع التنمية الاجتماعية فلا بد من إيجاد بداية هذا العمل أي لا بد من إيجاد اتجاه يتناسب مع هذا العمل التنموي الاجتماعي الجديد.
٤. يجب أن تهدف عملية تنمية المجتمعات الريفية المحلية تنشيط وزيادة اشتراك سكان هذه المجتمعات في برامج وأعمال التنمية، وكذلك استهداف زيادة فاعلية الأشكال الموجودة من النظم السياسية وإيجاد نظام أو إدارة محلية ذات كفاءة عالية حيث لا توجد مثل هذه الإدارات.
٥. يجب اعتبار كل من اكتشاف القادة المحليين وتشجيعهم وتدريبهم من الأهداف الأساسية لأي مشروع يختص بتنمية المجتمعات الريفية المحلية.
٦. الاعتماد المتزايد على إشراك النساء والشباب في برامج التنمية الاجتماعية يزيد من فاعلية هذه البرامج وينشئها على أساس أعمق ويهيئ لها الفرصة للتوسع المستقبلي طويل المدى.
٧. يجب أن تقوم الحكومات بإمداد التنمية بالمساعدات اللازمة دون احتضانها كلية حتى تكتمل حيوية وفاعلية هذه البرامج.
٨. يتطلب تطبيق برامج التنمية الاجتماعية على نطاق قوى إتباع سياسة متناسقة متكاملة وترتيبات خاصة وتعيين وتدريب العاملين بهذه البرامج وتوجيه الثروات المحلية القومية وتنظيم البحوث والتجارب لزيادة فاعلية هذه البرامج.
٩. يجب استغلال ثروات وإمكانات المنظمات الأهلية باستعداداتها وطاقاتها الكاملة في برامج تنمية المجتمعات الريفية المحلية على المستوى المحلي والقومي والعالمي.

١٠. يتطلب التقدم الاقتصادي والاجتماعي على المستوى المحلي تنمية مصاحبة على مستوى أوسع وأعم وذلك على النطاق القومي.

ويجرى الآن كثير من برامج تنمية المجتمعات الريفية المحلية في عديد من الدول النامية. ويمكننا الاختلاف الحضاري لهذه البلاد وما بينها من تشابه حضاري أيضاً من أن نتعرف على الأسباب العامة لكل من فشل أو نجاح هذه البرامج وذلك إذا ألقينا نظرة تحليلية عليها. فمثلاً وجد كارل تيلور أن معظم حالات الفشل ترجع إلى أحد أو كل الأسباب التالية:

١. العقيدة في أن الإنجازات المادية مثل مشاريع المياه العذبة أو مشاريع الصرف أو مباني المرافق الاجتماعية أو إنشاء وتشغيل المصانع... إلخ تعتبر أحسن الطرق لتشجيع المجتمعات الريفية المحلية لتشارك أو تأخذ على عاتقها إنشاء برامج التحسينات الاقتصادية والاجتماعية.

٢. عقيدة البعض أن الغرباء أو غير ساكني المجتمع الريفي المحلي هم أكثر قدرة على التحليل والتعرف على كل من الحاجات الصحية والاجتماعية والتعليمية وذلك بطريق موضوعية وعلمية أكثر من سكان المجتمع الريفي المحلي أنفسهم، وعلى ذلك فيمكن لهؤلاء الغرباء تشجيع المجتمعات الريفية المحلية على إنشاء وتشغيل برامج التنمية الاجتماعية بدرجة أكثر كفاءة من سكان المجتمع المحلي.

٣. الفشل في إدراك إن سكان المجتمع الريفي المحلي أنفسهم وليس أحداً آخر هم القادرون على القيام بمشاريع التنمية الخاصة بهم، وكذلك الفشل في إعطائهم المسؤولية الخاصة بإنشاء وإدارة هذه المشاريع وجعل هذه المسؤولية تنبع من الجماعات العاملة بالمجتمع.

وكذلك أوضحت التجارب أن سبب نجاح مشاريع التنمية الاجتماعية يرجع إلى الأسباب التالية:

١. العقيدة في أن القوة العاملة والابتكار والاشتراك الإيجابي الفعال للملايين من سكان آلاف القرى والمجتمعات المحلية في برامج التنمية الاجتماعية ضروري ولازم حتى يتم نجاح التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة كلها.
٢. العقيدة في أن القرويين الأميين المنعزلين يمكن دفعهم ليساعدوا في برامج التنمية القومية في حالة ما إذا ما أعطيت لهم الفرصة لكي يكونوا مسئولين جزئياً عن التحسينات بقريتهم.
٣. إنشاء وتشغيل البرامج الخاصة بتدريب الأشخاص الذين سوف يعيشون ويعملون بين القرويين للقيام بالتالي:

- أ- تنشيط ومساعدة القرويين ليتمكنوا من تنظيم وإنجاز أعمال المساعدة الذاتية والتحسين الاجتماعي.
- ب- القيام بالعمل كقنطرة أو معبر اتصال بين القرويين من ناحية والمرافق والهيئات الحكومية التي تتعهد بمساعدة القرويين في أعمال التنمية من ناحية أخرى.

وتتمثل القاعدة الأساسية لتنمية المجتمعات الريفية المحلية في إدراك أن القرويين وحتى الأميين منهم بالرغم من انعزالهم الحضاري والثقافي يتميزون بحاجات ورغبات شخصية، وأنهم يسعون إلى إشباع هذه الحاجات والرغبات. ويجب أيضاً معرفة أنه إذا كان يبدو لنا أن هؤلاء القرويين يتصفون باللامبالاة وعدم الاهتمام بالتغير الاجتماعي فإن هذا يرجع أساساً إذا لم يكن كلية إلى أنهم لم تسنح لهم الفرصة للقيادة أو حتى للاشتراك في برامج تنمية مجتمعاتهم أو تحسين أوضاعهم المعيشية الخاصة. فإذا نظرنا إلى تاريخ البلاد النامية نجد أن هؤلاء القرويين كانوا يخبرون عن حاجاتهم الشخصية، وكانت حكومات هذه البلاد استعمارية كانت أم إقطاعية تمد القرويين بجزء قليل من هذه الحاجات المملاة عليهم خلال سلسلة من الموظفين الذين كانوا في نفس الوقت إما مفتشين أو صرافين (جامعي ضرائب). وعلى ذلك فيجب أن تبدأ التنمية الاجتماعية الحقة من القاعدة إلى القمة، أو بمعنى آخر يجب أن يكون منشؤها هو

المبادرة الشخصية لسكان المجتمعات المحلية أنفسهم. ومن ثم فيجب أن يتركز هدف القائمين بالتنمية الاجتماعية حول إيجاد هذه الظاهرة. ونتيجة للانعزال الطبيعي والحضاري للمجتمعات الريفية والمحلية عن الأحداث القومية نجد أن الحاجات الأساسية لسكان هذه المجتمعات تتركز فقط على بيئتهم المحلية، وعلى ذلك فمن السهل أن نزيد من نشاطهم واهتمامهم الإيجابي بمشاريع التنمية المحلية بدرجة أعلى من اهتمامهم بهذه البرامج التي تخص الوطن أو الدولة. وإذا ساعدنا هؤلاء القرويين على أن يدركوا أن أية مجهودات منظمة يقومون بها لغرض التحسين الذاتي سوف تقابل بمساعدات تكنولوجية ومادية حكومية مناسبة فسنجد أنهم سوف يصبحون أكثر تحمساً للاشتراك في أعمال تنمية مجتمعاتهم المحلية.

خطوات تنمية المجتمعات المحلية: بناء على خبرات البلدان النامية يمكن تلخيص خطوات تنمية المجتمعات المحلية فيما يلي، ولكن يجب معرفة أن هذه الخطوات ليست جامدة إذ أنها مرنة تختلف في تطبيقها باختلاف ظروف المجتمعات المحلية الفردية.

١. **التعرف على الاحتياجات الرئيسية العامة:** الخطوة الأولى في تنمية المجتمعات المحلية هي المناقشة التسلسلية للاحتياجات الرئيسية العامة التي يشعر بها أعضاء مجتمع محلي معين. ومن المعروف أن المناقشة غير الانتظامية للموضوعات المختلفة تحدث باستمرار بين الأشخاص والعائلات الذين يعيشون في هذه المجتمعات. ولكن مثل هذه المناقشة لا تختلف في جوهرها كثيراً عن كونها إشاعات أو شكاوى مختلفة. ولكنه من خلال المناقشة الانتظامية وحتى من خلال تلك القائمة بين أفراد أو عائلات قلائل نجد أنه من الممكن أن تفحص الحاجات الإنسانية الرئيسية بنظرة واقعية موضوعية. ولا يمكن الحصول على هذه المناقشة الانتظامية المفيدة كما أشرنا من قبل إلا إذا علم القرويون أن جهودهم الشخصية المنظمة سوف تنال حظاً مناسباً من المساعدة الحكومية.

وتعتبر تلك الخطوة البسيطة المبدئية ضرورية للغاية، ولا يمكن أن تتم في حالة القرى التي توكل فيها التنمية الاجتماعية إلى مجالس قروية أو أجهزة قروية أخرى أنشئت بالقانون أو بالأوامر لغرض التنمية الاجتماعية مثلما يحدث في بعض البلاد النامية التي تحاول أن تبدأ برامج لتنمية المجتمعات المحلية. وكذلك لا تتم هذه الخطوة أيضاً إذا ما كان القائمون بعملية التنمية يتمثلون في هيئات فنية أو منظمات خاصة دعيت بواسطة رئيس القرية أو عمدتها. وأخيراً نجد أن برامج التنمية الاجتماعية الناجحة في عديد من البلاد النامية تنطوي على تقديم الأشخاص الذين يسهمون في إنشاء هذا النوع من المناقشة الانتظامية بين القرويين، وكذلك تقوم هذه البرامج بإمداد المساعدات الفنية والمادية اللازمة لتنظيم وإنجاز الجهود الذاتية لهؤلاء القرويين.

٢. **التخطيط المنظم لتنفيذ المشروع:** وهنا يجب أن يكون تنفيذ هذا المشروع في طاقة الجهود الذاتية للمجتمع المحلي. فقد يفكر سكان مجتمع ما في أن أهم احتياج لهم هو قناة للري ولكن في نفس الوقت نجد أن هذه القناة لا يمكن الحصول عليها إلا ببناء سد عظيم على بعد أكثر من ١٠٠ كيلومتر من المنطقة التي يقع فيها هذا المجتمع، فبالطبع مثل هذا المشروع لا يمكن تنفيذه حيث أنه يمثل عملاً كبيراً على مستوى الدولة.

ويؤدي التخطيط المنظم للجهود الذاتية في مجتمع معين إلى اختيار نوع المشروع الأول الذي سوف يؤدي إلى دفع القوى البشرية وخلق الدافع الابتكاري لسكان هذا المجتمع، ويتحقق هذا عند اختيار مشروع سهل التنفيذ ملموس الفائدة وسريع في إنتاجه. ويؤدي هذا التخطيط المنتظم أيضاً إلى إيمان الأشخاص بمثل هذا المشروع، وإلى اكتشاف المواهب التي سوف يقتضيها تنفيذه، وإلى تحديد الموارد والأموال اللازمة لذلك. وكذلك يؤدي هذا التخطيط المنظم إلى خلق تفكير يتصف بالمسئولية والواقعية حول ما يجب أن يكون وما يمكن عمله.

وتعتبر هذه الخطوة في غاية من الأهمية وذلك إذا ما أردنا إقامة تنمية اجتماعية حقه حيث نجد أنه في بعض البلاد النامية تتدخل الحكومات في عديد من المشاريع التي

يحدد إنشاؤها بواسطة هيئات أو منظمات خاصة وتبدأ هذه الحكومات في تشغيل عدد كبير من القرويين في هذه المشاريع. وهنا لا يمكن القول بأن ما يحدث هذا من تحسينات اجتماعية ينبع من دوافع القرويين أنفسهم إذ أنه في الحقيقة يجب أن يكون من أهم أهداف التنمية الاجتماعية هو خلق المسؤولية وصفات المبادرة والثقة بالنفس بين الجماعات العاملة بالمجتمع المحلي.

٣. **التنفيذ:** والخطوة الثالثة في تنمية المجتمعات المحلية تتمثل في دفع وتشغيل القوى والطاقات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية الموجودة في المجتمع الكامن منها والظاهر.

والمعروف كما أشرنا إلى ذلك من قبل أنه بمجرد أن تبدأ فئة منظمة عملها في مشروع معين ويؤدي إتمامه إلى كسب المجتمع كله ورضائه بصفة عاجلة نجد أن سكان المجتمع الآخرين الذين لم يشتركوا بصفة إيجابية في المشروع أو الذين كانوا يشكون في نجاحه يبدؤون في الاشتراك مع هذه لفئة المنظمة في إتمام هذا المشروع والقيام بمشاريع تنموية تحسينية أخرى.

٤. **وضع الأساس لاستمرار تنمية المجتمعات المحلية:** تتمثل هذه الخطوة في خلق الرغبة والطموح بين سكان المجتمع المحلي للقيام بمزيد من مشاريع التنمية الاجتماعية وتحسين مرافق هذه المجتمعات. فبدون تنفيذ هذه الخطوة سيظل العالم كله والعالم الثالث خاصة مواجهها بهذه المشكلة الأزلية وهي الروح المحافظة للقرويين وعدم اتسامهم بالمبادرة والرغبة في إنشاء مشاريع التنمية الاجتماعية.

ونجد في الواقع أن معظم المنظمات القائمة بمشاريع التحسين والتنمية الاجتماعية في المجتمعات المحلية لا تقوم بهذه الخطوة وخاصة المنظمات غير النابعة من نشاط سكان المجتمع المحلي نفسه.

وعلى أية حال يمكننا القول أن المنظمات أو الجماعات القائمة بتنمية المجتمعات المحلية والنابعة من سكان المجتمع أنفسهم والتي تتبع في أعمالها الخطوات المذكورة سابقاً لها

من المقومات ما يجعلها تقوم بتنفيذ هذه الخطوة الرابعة التي نتحدث عنها الآن. فمثلاً نجد من الناحية الطبيعية أو الجغرافية أو الإيكولوجية أن أعضاء هذه المنظمات أو الجماعات ونتيجة للمناقشات التي جرت في الخطوة الأولى يصبحون على علم بالاحتياجات الأخرى التي تلزم للمجتمع المحلي، كما نجد أنهم يكتسبون خبرة وقدرة على تحقيق هذه الحاجات الأخرى التي تلزم للمجتمع المحلي، كما نجد أنه يكتسبون روحاً معنوية عالية يمكن تسميتها بالثقة أو الفخر الجماعي نتيجة نجاح جهودهم السابقة، وهذا يزيد من رغبة هذه المنظمات في القيام بمزيد من مشاريع التنمية الناجحة لتحقيق المزيد من هذا الفخر الجماعي والروح المعنوية العالية اللذين يعتبران بمثابة القوة الرابطة لهذه المنظمات الناجحة.

وفيما يلي بعض النصائح التي أدلى بها كارل تيلور في نفس مرجعه المذكور سابقاً عندما كان يعمل مستشاراً لتنمية المجتمعات المحلية في إدارة العمليات الأجنبية في وشنجتون، حيث يوجه هذه النصائح على المستوى القومي للدول القائمة والتي ترغب في القيام ببرامج التنمية الاجتماعية. ويقول تيلور أن هذه النصائح ليست معتمدة على قليل من الأمثلة المبعثرة لبعض الأقطار التي نجحت في القيام بمشاريع تنمية المجتمعات المحلية فقط ولكنها تعتمد على الآتي:

- خبرة عدد كبير من الدول التي أجرت أنواعاً مختلفة من مشاريع التنمية الاجتماعية.
- ملاحظات مستمدة من بعض الدول التي حاولت القيام بمشاريع تنمية اجتماعية ليست نابعة من سكان المجتمعات المحلية أنفسهم وكذلك بعض الدول التي حاولت استخدام عاملين ريفيين غير مدربين وبعض الدول التي توقع قيام القرويين بمشاريع تنمية المجتمعات المحلية تحت ملاحظة عابثة لبعض الأجهزة الفنية غير الصالحة التي تقوم بعض الوزارات بإمدادها.
- عدد كبير من مشاريع تنمية المجتمعات المحلية بالولايات المتحدة الأمريكية.

- وأخيراً وليس أخراً نصائح خبراء تنمية المجتمعات المحلية الذين عملوا بهذا الميدان. وفيما يلي هذه النصائح:

أولاً: على الدولة التي ترغب في القيام ببرامج لتنمية مجتمعاتها المحلية أن تقوم بتعيين عدد كبير من العاملين الذين يطلق عليهم الرواد الريفيون من هذه المجتمعات المحلية والذين يمثلون قاعدة ريفية عاملة. وذلك يرجع إلى أن هذه الدولة لا تملك من الفنيين الكفاية التي تمكنها من القيام بمساعدة كل المجتمعات المحلية أو حتى جزء منها. وكذلك ترجع ضرورة تعيين هذه القاعدة الريفية العاملة إلى وجود الطبقة الاجتماعية في كثير من الدول حيث نجد أن الفنيين العاملين في قطاع تنمية المجتمعات المحلية ينتمون إلى طبقات اجتماعية متباعدة عن الطبقة الريفية من الناحية الثقافية أو الحضارية. وفي نفس الوقت وجد أن أنجح الفنيين العاملين مع القرويين هم الأشخاص الذين ولدوا ونشئوا في المجتمعات المحلية والذين لا يتباعدون كثيراً عن القرويين من الناحية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية إذ أنهم يمثلون قنوات اتصالية ذات فاعلية قوية بين القرويين واحتياجاتهم من ناحية والهيئات الفنية المساعدة من ناحية أخرى.

ثانياً: إنشاء برامج لتنمية المجتمعات المحلية للقيام بإنشاء معاهد تدريبية مصممة لتدريب الرواد الريفيين والقائمين بالإشراف عليهم، ويرجع ذلك إلى عدم كفاءة هؤلاء الرواد بالنسبة لقدرتهم على مساعدة القرويين من ناحية التحسينات الفنية والاجتماعية، وعلى ذلك فيجب تدريب هؤلاء الرواد أو تلك القاعدة الريفية في فروع الزراعة والصحة العامة والنظافة وتعليم الكبار... الخ كما يجب تدريبهم على القيام بمساعدات أولية للجماعات القروية التي تريد تحسين إنتاجيتها أو استعمال سلع أو خدمات معينة في حقولهم. كذلك يجب تدريب هذه القاعدة الريفية على طرق دفع وتنظيم الجماعات القروية للعمل الإيجابي في كل أو أي من هذه الفروع السابق ذكرها، كذلك يجب تعليم أفراد هذه القاعدة أين وكيف يمكنهم الحصول على مساعدات فنية أعلى من المستوى الذي يستطيعون هم أن يمدوا به القرويين. كذلك يجب تعليمهم أنواع وكميات ومصادر المساعدات المادية والمالية التي يمكن الحصول عليها للقرويين.

ثالثاً: إنشاء مؤسسات ومرافق فنية ذات فاعلية قوية لتقوم بإمداد المساعدة الفنية المعتمدة للعاملين على مستوى القرية، ويعتبر هذا الموضوع ذو أهمية بالغة. وقد ذكرنا أن العاملين بالقاعدة الريفية يدرّبون على إعطاء مساعدات أولية فنية للقرويين، وهنا يجب الإشراف على صحة هذه المساعدات وإيقافها إذا ثبت خطأها، وذلك من خلال الفنيين الذين يعملون بهذه المؤسسات والمرافق الفنية التي يجب أن تكون بدورها معدة إعداداً جيداً بهؤلاء الفنيين.

تنظيم المجتمع الريفي المحلي

مفهوم تنظيم المجتمع الريفي المحلي: إن من أوائل من قام بوضع تعريف محدد لتنظيم المجتمع العالمان ساندرسون و بولسون (هلول، ١٩٨٨: ٥٥)، حيث يعرفان تنظيم المجتمع على أنه عملية إنشاء أو تنمية علاقات اجتماعية بين الأفراد والجماعات تمكنهم من العمل سوياً لخلق التسهيلات والخدمات التي تمكنهم من تحقيق الرفاهية المشتركة لكافة أفراد المجتمع المحلي والمحافظة عليها. أما إنزيمينجر Ensminger وهو أحد علماء الاجتماع الريفي فيعرف تنظيم المجتمع الريفي المحلي على أنه عملية ضم وتوحيد جهود الأفراد والهيئات والمؤسسات الموجودة بالمجتمع المحلي في

سبيل الحصول على أقصى قدر ممكن من العمل الفعال، وأنه مسعى واجتهاد تعاوني لإنجاز وإتمام وتحقيق الأهداف المقصودة والمخططة والتي تنفذ عن طريق العمل الجماعي (إينزمنجر Ensminger، ١٩٣٨ : ٤١٠).

وقد ذكر المؤلف (جامع، ١٩٧٤) عدة تعاريف لتنظيم المجتمع منها تعريف لينديمان Lindeman (١٩٢١ : ١٣٩، ١٧٣) حيث يقول أن تنظيم المجتمع هو "تلك الجهود الواعية من جانب المجتمع المحلي للتحكم في أموره ديمقراطياً للحصول على أعلى فاعلية للخدمات التي يقدمها مختصوه ومنظماته وهيئاته ومؤسساته وذلك من خلال علاقات محددة." ويعرفه بيتيت Pettit (١٩٢٥ : ٦٨٢) بأنه "مساعدة جماعة من الناس للتعرف على حاجاتهم المشتركة والسعي نحو إشباع هذه الحاجات." أما شتاينر Steiner (١٩٣٠ : ٢٠) فيقول أنه "يختص أساساً بمشاكل المواءمة والمهادنة الاجتماعية، حيث أنه يختص بصورة محددة بالعلاقات القائمة بين الجماعات ومدى ترابطها وتعاونها وتناسقها من أجل فاعلية ووحدة العمل." ومن هذا الإطار يشمل تنظيم المجتمع المحلي الجهود اللازمة لتوائمه مع الوحدات الاجتماعية الأكبر منه. ولا شك أن هذا المفهوم الأخير ينظر إلى المجتمع المحلي على أنه يتكون من عناصر متعارضة تحتل فيه عملية المهادنة وعملية المواءمة مكانة عالية من أجل تحقيق فاعلية هذا المجتمع. وكذلك يؤكد لين Lane (١٩٣٩) في تعريفه لتنظيم المجتمع على المواءمة وخاصة تلك القائمة بين الموارد والحاجات المجتمعية المحلية. أما كيرتز Kurtz (١٩٤٠ : ٤٠١-٤٠٢) فيقول أن تنظيم المجتمع يختص بالبرامج وعلاقاتها بعضها ببعض، وهو بذلك يتميز عن العمليتين الأساسيتين الأخرين وهما خدمة الفرد وخدمة الجماعة اللتان تتعاملان مع أشخاص، وبذلك تكون العلاقات التي يختص بها العمل الاجتماعي (تنظيم المجتمع) إما علاقة بين هيئة وأخرى أو هيئة ومجتمع محلي حيث يسعى هذا العمل إلى إيجاد العلاقات أو تغييرها أو إنهائها. ويتفق كل من مايو Mayo (١٩٤٧ : ١٢٩) و دنهام Dunham (١٩٤٩ : ١٦٢) على أن العمل الاجتماعي

المحلي (تنظيم المجتمع) هو عملية مواءمة وموازنة بين حاجات الرفاء الاجتماعي وموارده.

وربما يكون تعريف روس Ross (١٩٥٥: ٣٠) لتنظيم المجتمع المحلي، والذي نتبناه في هذا المؤلف، هو أكثر التعاريف دقة وشمولا حيث يقول أن تنظيم المجتمع المحلي "هو تلك العملية التي من خلالها يحدد المجتمع المحلي حاجاته وأهدافه ثم يرتب ويحدد أولوية هذه الحاجات والأهداف ثم ينمي الثقة والإرادة للعمل نحو تحقيقها ثم يبحث عن الموارد الداخلية والخارجية ويتخذ الإجراءات اللازمة لاستخدامها وذلك كله من خلال تنمية الاتجاهات أو الممارسات التعاونية والتناسقية في المجتمع المحلي."

الفرق بين مفهومي تنظيم المجتمع وتنمية المجتمع المحلي: يشير هلول (١٩٨٨: ٦١-٦٢) إلى ظهور مصطلح تنظيم المجتمع بمدة طويلة قبل ظهور مصطلح تنمية المجتمع. ولقد أجريت دراسات ومسوح في إنجلترا وفرنسا منذ زمن بعيد على بعض المشاكل الاجتماعية لغرض إيجاد حلول سريعة لها كتلك التي قام بها جون هوارد John Howard (١٧٢٦-١٧٩٠) وتلك التي قام بها فريدريك ليلاي Fredrick Le Play (١٨٠٦-١٨٨٢)، و تشارلز بوث Charles Booth (١٨٤٠-١٩١٦)، وكذلك المسح الاجتماعي الذي أجري في الولايات المتحدة عام ١٩٠٩ عن آثار التحضر والتصنيع المعروف باسم مسح بيتسبيرج Pittsburgh Survey والذي نشر عام ١٩١٤، والتي مهدت كلها لظهور الحاجة إلى ضرورة إيجاد طريقة لحل المشاكل الاجتماعية وبالتالي ظهور محاولات تنظيم المجتمع.

ويقول هلول أنه إذا كان مصطلح تنظيم المجتمع قد تأثر في مراحل نشأته الأولى بحل المشاكل وتوفير الخدمات إلا أنه امتد ليشمل أشياء أخرى كثيرة منها المواءمة بين الموارد المادية والبشرية، واحتياجات ورغبات السكان، ومحاولة استغلال الموارد الداخلية والخارجية، وإحداث تغييرات مقصودة للقيام بمجهودات موجهة نحو وضع وتنفيذ برامج لتحقيق أهداف عامة أو محددة ... إلخ.

وتردد بعد الحرب العالمية الثانية مصطلح تنمية المجتمع بين العلماء، حيث يقول شوقي (١٩٦٣: ٢٩-٣١) في هذا الشأن أن هيئة الأمم المتحدة اهتمت بتكليف عملية تنظيم المجتمع لصالح البلاد المتخلفة اقتصاديا فابتدعت مصطلح تنمية المجتمع المحلي الذي سبق تعريفه. وقد أكد شوقي في تعريفه لتنمية المجتمع المحلي على العمليات الاجتماعية المبذولة بقصد ووفق سياسة عامة لتطوير وتنظيم المجتمع المحلي وبيئته اقتصاديا واجتماعيا وعلى المستوى المحلي والإقليمي والقومي اعتمادا على الجهود الحكومية والأهلية المنسقة لمواجهة وحل مشكلات المجتمع. ومن ثم يتميز مصطلح تنمية المجتمع على مصطلح تنظيم المجتمع بالتركيز على التنمية الاقتصادية بجانب التنمية الاجتماعية وإظهار دور الحكومة وضرورة الخطط العامة.

وعلى أية حال يرى هلول أن المصطلحين مترادفان ويستخدمهما ليعني كل منهما الآخر، إلا أن المؤلف يرى أن تنظيم المجتمع مصطلح أضيق في نطاقه من مصطلح تنمية المجتمع حيث أن تنظيم المجتمع عملية تركز بصورة أساسية على تفعيل نظم العلاقات الاجتماعية وتفعيل قدرة العمل الجمعي أو ما يسمى حديثا برأس المال الاجتماعي في حين أن التنمية تختص بكافة المحاور البيئية والمادية والبشرية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية للكون الاجتماعي في إطار من الإستغلال الأمثل المتسم بالاستدامة والاعتدال.

فلسفة تنظيم المجتمع المحلي: لخص المؤلف (جامع، ١٩٧٤) فلسفة تنظيم المجتمع المحلي فيما يلي:

١. تقع على عاتق كل فرد في المجتمع المحلي مهمة تحقيق حاجاته بنفسه باذلا في سبيل ذلك أقصى جهده وذلك باعتبار أن رفاهية فرد معين تؤثر على تلك الخاصة بالآخرين لاعتماد الناس بعضهم على بعض، ولذلك فإنه من الضروري أن يقيم الناس منظمات اجتماعية تعمل من أجل صالحهم العام ونفعهم المتبادل.

٢. إن الحاجة للعمل الاجتماعي وللرفاء الاجتماعي تنبع من رغبات وحاجات الناس أجمعين، ولذلك فمن حق، بل ومن مسئولية جميع قطاعات سكان المجتمع المحلي وطوائفه أن يشتركوا في هذا العمل.
 ٣. يهتم العمل الاجتماعي المحلي برفاء المجتمع والحياة الكلية المتكاملة للفرد آخذاً في اعتباره حاجاته الفيزيائية أو المادية والعقلية والعاطفية والروحية.
 ٤. تنطوي فلسفة تنظيم المجتمع المحلي على ضرورة قبول الناس للتغيير الاجتماعي وتنمية الخدمات الاجتماعية لمواكبة التغيرات الحادثة في الظروف الاجتماعية ومعرفة المشاكل الاجتماعية.
 ٥. إن تنظيم المجتمع المحلي عملية ديمقراطية لا بد لمنظمات المجتمع المحلي وهيئاته بجانب أفرادها أن تشترك فيه من خلال ممثلين لها من محض اختيارها أنفسها.
- أهداف تنظيم المجتمع المحلي:** تنحصر الأهداف الرئيسية لعملية تنظيم المجتمع المحلي فيما يلي:
١. تمكين الأفراد من العمل الجماعي لتحديد حاجاتهم ولتنمية الموارد اللازمة لتحقيق هذه الحاجات.
 ٢. إذاعة معرفة الناس لحاجاتهم وفهمهم لها على مستوى المجتمع المحلي بالإضافة إلى تنشيط الرغبة والمشاركة في تحقيق هذه الحاجات.
 ٣. الإسهام في تكوين برنامج متزن للرفاء الاجتماعي.
 ٤. العمل على منع الظروف الاجتماعية المسببة للمشاكل الاجتماعية والقضاء على ما هو كائن منها.
 ٥. تحسين نوعية وعمل الخدمات الاجتماعية القائمة إلى أقصى درجة ممكنة.
 ٦. العمل على تجميع الروح التعاونية والجهود المتضافرة.
 ٧. تيسير الخدمات لكافة سكان المجتمع المحلي عند حاجتهم لها.

القواعد الرئيسية لتنظيم المجتمع المحلي: تلخص القواعد الرئيسية لتنظيم المجتمع المحلي فيما يلي:

١. تلتزم عملية تنظيم المجتمع المحلي بضرورة شمولها على جميع الحاجات الخاصة بالرفاء الاجتماعي بالإضافة إلى ضرورة اعتبارها لجميع الموارد المتاحة حكومية كانت أم خاصة، ومحلية كانت أم إقليمية أم وطنية وذلك لخدمة هذا الحاجات.
٢. تركز عملية تنظيم المجتمع المحلي على حاجات الناس بالإضافة إلى اهتمامها بالجهود اللازمة لتحقيق هذه الحاجات بصورة فعالة وليس مجرد حصر نفسها فقط حول إطار تحقيق سلسلة من المواءمات بين الخدمات القائمة فعلا.
٣. لا بد أن تأخذ عملية تنظيم المجتمع المحلي في اعتبارها كلاً من التخطيط الإداري والفني الذي تقوم به الهيئات والمنظمات الخدمية والهيئات والمنظمات الأخرى في المجتمع المحلي، هذا في الوقت الذي لا يجب أن يتخذ العمل الاجتماعي المحلي من نفسه سلطة على الهيئات والمنظمات المجتمعية المحلية، ولذلك فلا بد أن يكون رائد هذا العمل المشاركة الكاملة والتوافق المتبادل.
٤. تعتمد فعالية عملية تنظيم المجتمع المحلي ونجاحها على التمثيل العريض لرغبات المجتمع المحلي وأخذ جميع وجهات النظر الموجودة بعين الاعتبار والاشتراك المتبادل لكل من رجل الشارع والمتخصص في مهنة العمل الاجتماعي.
٥. تستلزم عملية تنظيم المجتمع المحلي الفعالة القيام بالبحث الموضوعي الدقيق والشامل لطبيعة حاجات الناس وأفضل الطرق لتحقيقها إذ أن اكتشاف الحقائق يوفر قاعدة صلبة للتفكير الاجتماعي اللازم لاتخاذ القرارات وتنفيذها.
٦. يأخذ العمل الاجتماعي في اعتباره كيفية تمويل الخدمات الاجتماعية من ناحية كمية النقود اللازمة ومصدر تمويلها ووسيلة الحصول عليها، وفي سبيل ذلك لا بد من إيجاد علاقة راسخة بين جماعات العمل الاجتماعي المحلي ومصادر التمويل.
٧. لا بد أن تكون هناك علاقة وثيقة وتناسق دائم بين التخطيط الاجتماعي للرفاء الاجتماعي والتخطيط الاقتصادي والفيزيقي.

٨. لا بد أن يكون هناك تناسق بين العمل الاجتماعي على المستوى المحلي والإقليمي والوطني واستمرار الاتصال الفعال بين المستويات الثلاثة.
٩. يستلزم التطبيق الناجح لهذه القواعد سابقة الذكر خدمات المختصين في مجالات التخطيط الاجتماعي والعمل الاجتماعي بصفة عامة.

مقترح منظمة التنمية المحلية بالقرية: الآن ونحن في ظل بلاء العولمة وانسحاب الدولة من الدور التنموي بشكل ملحوظ وترك التنمية للقطاع الخاص ورجال الأعمال كما نعلم، فلم يعد أمامنا إلا تنفيذ مبدأ "ما حك جلدك مثل ظفرك". هناك قرى كثيرة تمكنت من إحداث تنمية هائلة مثل قريتي شبراسندي، السنبلارين، دقهلية وقرية تفاهنه الأشراف، ميت غمر، دقهلية أيضا بجهود ذاتية صرفة. وبالطبع هناك الكثير أمثالهما في أرجاء الجمهورية. الحقيقة أننا في حاجة إلى تسجيل مثل هذه الحالات والتعلم من خبراتها لنقلها إلى القرى والمجتمعات المحلية الأخرى. الدولة أصبحت "كالحدأة لا ترمي كتاكيت"، فعلى السكان الريفيين ألا ينتظروا منها الكثير. ومن ثم فأصبح الرجوع إلى فلسفة التنمية المحلية أمرا لا مناص منه في عصر العولمة.

ولتحقيق التنمية وتنظيم المجتمع المحلي لا بد من وجود هيئة تعتبر هي البادئة والمنشطة والعقل المفكر والمخطط والمنفذ من أجل تحقيق العمل الجمعي سر القوة والفعالية المجتمعية المحلية، هذا العمل الجمعي الذي أطلقنا عليه رأس المال الاجتماعي والذي تساوي عوائده المادية ثلاثة أضعاف رأس المال البشري المتمثل في القدرات والمهارات الخاصة بالأفراد. هذه الهيئة هي ما يمكن تسميتها "منظمة التنمية المحلية بالقرية". وسنطلق عليها هنا من الناحية العلمية الموضوعية لقب "منظمة"، إلا أن بعض الدول المصابة بهوس الأمن والإرهاب وثقافة الرعب من أي تجمع أو أي تنظيم، ونحن لسنا ببعيدين عن مثل هذه الدول، تعترض على مثل هذا المسمى، ولذلك فإنه يمكن أن تسمى هذه المنظمة بلقب "الجمعية الخيرية لمواجهة الفقر الريفي"، وتسجل كأى جمعية أهلية عادية تبعا لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة.

ويقترح أن تتكون منظمة التنمية المحلية بالقرية (تلك الجمعية الخيرية) من ممثلين لكل من القيادات الطبيعية المؤثرة بالقرية ومنها خطباء وأئمة المساجد بالقرية وأصحاب الجاه والمال والعلم بالقرية، والشباب الجامعي المقيم بالقرية، وممثلين عن المرأة الريفية بمختلف أعمارها وفئاتها، وممثلين عن جميع المنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية بالقرية، وكذلك على الأفراد المهتمين بالعمل الاجتماعي. وتكون شروط العضوية في هذه المنظمة معتمدة أساساً على التطوع والإيمان بأهدافها وبالعامل الاجتماعي.

ويمكن للمؤسسات والمنظمات والأفراد بهذه المنظمة اختيار ممثلين لهم أو نقباء عنهم يقومون بتكوين مجلس النقباء لمنظمة التنمية المحلية والذي فيه تتمركز السلطة النهائية لهذه المنظمة. ويقع على هؤلاء النقباء مسؤولية توفير الخبرة والمعرفة الخاصة بمنظمتهم وذلك لمساعدة التخطيط التعاوني للمنظمة كما تقع على عاتقهم مسؤولية زيادة اهتمام منظمتهم بالعمل الاجتماعي ومشاكله وأنشطته واستمرار إمداد المنظمة بالمعلومات المتعلقة بهذا العمل.

ومن المهام الضرورية لهذه المنظمة القيام بتجميع الحقائق عن المجتمع المحلي وحاجاته ومدى كفاءة خدماته وذلك بصورة منتظمة مستمرة وذلك حتى يبنى أي اقتراح أو قرار للمنظمة على اكتشاف الحقائق ومعرفتها وتحليله، وعلى البيانات الصحيحة وتقدير الباحثين الأكفاء. ولا بد للبيان الداخلي للمنظمة أن يضمن بصورة مؤكدة جماعية اتخاذ القرارات وديمقراطيتها وضمان تغيير اللجان بها لتحقيق المشاركة العريضة.

وتقع على عاتق منظمة التنمية المحلية بالقرية مسؤولية اتخاذ الإجراءات التي سوف يترتب عليها التطبيق الناجح للقرارات التي تم التوصل إليها. وباتخاذ هذه الإجراءات تقوم المنظمة باتباع الوسائل التي تضمن قبول هذه الإجراءات وما يترتب عليها من عواقب تتعلق بالجماعات والمنظمات المعنية. ومن بين هذه الوسائل إيجاد قنوات اتصالية دائمة بين المنظمة والهيئات المعنية واستمرار الحفاظ عليها والاشتراك النشط

للأفراد والهيئات المعنية في الدراسات التي تقوم بها المنظمة ونشر تقارير دورية والعلاقات العامة.

ويجب أن تسعى المنظمة إلى تحسين نوعية الخدمات الكائنة بالمجتمع المحلي وذلك من خلال رفع معايير العمل والتطلع إلى مستويات أعلى من تلك الخدمات، كما ويجب أن تسعى المنظمة أيضا إلى توفير الفرص للقاء العاملين بالمنظمات والهيئات الاجتماعية والمتطوعين لتبادل وجهات النظر والتفاهم المشترك والعمل المشترك نحو حل مشكلات المجتمع المحلي. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تسعى المنظمة إلى إمداد هيئاتها ومنظمات الأعضاء بالتسهيلات والمعاونات التي تمكنها من أداء وظيفتها أو مساعدتها على تحقيق أهدافها.

ولابد كذلك لمنظمة التنمية المحلية بالقرية أن تعقد لقاءات جماهيرية والقيام بنشر دراساتها وتقاريرها بالإضافة إلى استخدام وسائل الإعلام المختلفة لتكون وتسرع من وعي وإدراك الجماهير لمشكلات المجتمع المحلي، كما يجب أن توضح الكيفية التي تتبعها الهيئات الحكومية والخاصة لحل هذه المشكلات. ولابد كذلك للمنظمة أن تقيم قنوات اتصالية لتبادل المعلومات والتعامل مع المنظمات الأخرى بالمجتمع المحلي والتي تحتص بمهام خارجية ولكن مرتبطة بتلك الخاصة بمنظمة التنمية المحلية بالقرية مثل الهيئات الاقتصادية أو التكنولوجية بالمجتمع المحلي. ومن هنا يجب أن يتوافر للمنظمة سكرتير تنفيذي مختص في مجال العمل الاجتماعي مرموق الشخصية ذو مهارات قيادية ملحوظة وخيال اجتماعي ناضج يستطيع بشخصيته أن يجذب اهتمام واحترام الهيئات والمنظمات بالقرية وقادة المجتمع المحلي.

وللحفاظ على استمرارية منظمة التنمية المحلية بالقرية لابد من اعتمادها على أساس ثابت ومستمر من وجهة النظر التمويلية سواء كان هذا التمويل حكوميا أو محليا أو من السكان أنفسهم. ومن أجل ذلك فلا بد من توفير الظروف التي تساعد على تبادل المعلومات والتعاون المثمر بين المنظمة والهيئات التمويلية المختلفة. وعلى الهيئات الممولة أن تحترم أوجه استخدام الأموال الممنوحة للمنظمة ومراعاة اتفاق هذه الأوجه مع الاحتياجات المدروسة

والمحددة لسكان القرية. وفي الحقيقة يجب على المنظمة أن تحدد الاحتياجات التي يمكن أن تحقق بواسطة الحكومة وتلك التي يمكن أن تحقق بواسطة الجهود الذاتية وعرض هذا التحديد على الهيئات الممولة.

ومن الظروف التي يجب أن تتوافر لترسيخ التمويل على قاعدة صلبة الاشتراك النشط لذوي الرأي والجاه والقيادات المهنية في العمليات التخطيطية والتمويلية. وفي النهاية يجب أن يكون هناك تفاهم متبادل وروح طيبة وتعاون مستمر بين هؤلاء العاملين في المجال التخطيطي وأولئك العاملين في المجال التمويلي بما فيهم من مهنيين ومتطوعين.

المراجع

جامع، محمد نبيل (دكتور)، العلاقات العامة والعمل الاجتماعي المحلي، الدورة التدريبية التكاملية للمجموعات المحلية العاملة بمجالس القرى التجريبية لمشروع بناء وتنمية القرية المصرية، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، الإسكندرية، أكتوبر-نوفمبر، ١٩٧٤، وثيقة رقم ٨.

شوقي، عبد المنعم (دكتور)، تنمية المجتمع وتنظيمه، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، الطبعة الثالثة، ١٩٦٣، ص ٢٩-٣١.

هلول، فتح الله سعد (دكتور) وآخرون، تنظيم المجتمع الريفي المحلي، قسم المجتمع الريفي، كلية الزراعة جامعة الإسكندرية، الشاطبي، الإسكندرية، ١٩٨٨.

Booth, David (ed.) *Rethinking Social Development: Theory, Research and Practice*. Harlow: Longman, 1994.

Dunham, Arthur. "What is the job of community organization worker," Proceedings, National Conference of Social Work, Atlantic city, New York: Columbia University Press, 1949: 162.

Ensminger, D. "Organizing rural community," *Rural Sociology*, Vol. 3, No. 4, Dec. 1938, p. 410.

Kurtz, Russell H. "The range of community organization," Proceedings, National Conference of Social Work, Grand Rapids. New York: Columbia University Press, 1940: 401-412.

- Lane, Robert P. "The field of community organization," Proceedings, National Conference of Social Work, Buffalo, New York: Columbia University Press, 1939, p. 500.
- Lindeman, Edward C. *The Community*. New York: Association Press, 1921. Pp. 139, 173.
- Mayo, Elton. *The Human Problems of an Industrial Civilization* (New York: The Macmillan Company, 1933). PP. 67-69.
- Mayo, Leonard W. Community organization method and philosophy in 1946," Proceedings, National Conference of Social Work, Buffalo, New York: Columbia University Press, 1947. P. 129.
- Pettit, Walter W. "Some Prognostications in the field of community work," Proceedings, National Conference of Social Work, Denver, Chicago: University of Chicago Press, 1925. P. 682.
- Ross, Murray G. *Community Organization: Theory and Principles*. New York: Harper and Brothers, 1955. P. 39.
- Steiner, Jesse F. *Community Organization*. New York: Century, rev. edition, 1930, p. 20.